توزيع الاختصاص بين هيئات القضاء الإداري في الجزائر

**Distribution of jurisdiction among administrative judicial bodies
in Algeria**

د. أحسن غربي *

جامعة 20 أوت 1955، الجزائر.

a.gharbi@univ-skikda.dz2

تاريخ الاستلام: 2020/09/18 تاريخ القبول: 2020/12/29 تاريخ النشر: 2020/12/27

ملخص:

اعتمد المشرع الجزائري في توزيع الاختصاص على المعيار العضوي المكرس بموجب المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والتي جعلت من المحاكم الإدارية صاحبة الولاية في المنازعات الإدارية، إذ تفصل في جميع القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها، وفق قواعد الاختصاص الإقليمي، غير أن المشرع أدخل العديد من الاستثناءات على هذه القاعدة.

من بين الاستثناءات على اختصاص المحاكم الإدارية منح المشرع الاختصاص لمجلس الدولة بالنظر في العديد من المنازعات المحددة بموجب المادة 9 من القانون العضوي رقم 01-98، المعدل والمتمم ونص المادة 901 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وعليه فإن المحاكم الإدارية تمثل الاصل ومجلس الدولة يمثل الاستثناء في المنازعات الإدارية.

الكلمات المفاتيح: الاختصاص النوعي، الاختصاص الإقليمي، المعيار العضوي، المحكمة الإدارية، مجلس الدولة.

Abstract :

The Algerian legislator relied on the distribution of jurisdiction on the organic standard established under Article 800 of the Civil

* د. أحسن غربي، أستاذ محاضر أ، ahcenegharbi4@gmmail.com

and Administrative Procedures Law, which made the administrative courts the authority in administrative disputes, as they decide on all cases to which the state, state, municipality or public institutions of an administrative nature are a party, According to the rules of regional jurisdiction, however, the legislator has made many exceptions to this rule.

Among the exceptions to the jurisdiction of administrative courts is granting the legislator the jurisdiction of the State Council to consider many of the disputes specified under Article 9 of Organic Law No. 98-01, amended and supplemented, and the text of Article 901 of the Civil and Administrative Procedures Law, and accordingly, the administrative courts represent the original and the State Council represents the exception In administrative disputes.

Key words: Specific jurisdiction, territorial jurisdiction, organic standard, administrative court, state council.

Résumé :

Le législateur algérien s'est appuyé sur la répartition des compétences sur la norme organique établie en vertu de l'article 800 de la loi sur les procédures civiles et administratives, qui fait des tribunaux administratifs l'autorité en matière de contentieux administratif, car ils se prononcent sur toutes les affaires auxquelles l'État, l'État, la municipalité ou les institutions publiques de nature administrative sont parties, Cependant, selon les règles de compétence régionale, le législateur a fait de nombreuses exceptions à cette règle.

Parmi les exceptions à la compétence des tribunaux administratifs, on trouve l'octroi au législateur de la compétence du Conseil d'État pour examiner bon nombre des litiges spécifiés à l'article 9 de la loi organique n ° 98-01, amendée et complétée, et au texte de l'article 901 de la loi sur les procédures civiles et administratives, et par conséquent, les tribunaux administratifs

représentent l'original et le Conseil d'État représente l'exception
Dans les litiges administratifs.

Les mots clés : Compétence spécifique, compétence territoriale, norme organique, tribunal administratif, conseil d'État.

مقدمة:

استحدثت المؤسسة الدستورية الجزائرية بموجب دستور 1996 المعدل والمتمم مجلس الدولة كجهة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، وخول للمشرع صلاحية تحديد النزاع الإداري، إذ اعتمد المشرع في توزيعه للاختصاص على المعيار العضوي كقاعدة عامة والمعيار المادي كاستثناء، فأخرج بموجب المعيار المادي العديد من المنازعات ومنحها للقضاء العادي. كما أدخل العديد من المنازعات ضمن القضاء الإداري رغم غياب الإدارة كطرف في النزاع. أما بخصوص توزيعه للاختصاص النوعي بين هيئات القضاء الإداري فمنح المشرع للمحكمة الإدارية الولاية العامة في المنازعات الإدارية طبقا للمعيار العضوي، غير أنه استثنى العديد من المنازعات لصالح مجلس الدولة.

كما وزع المشرع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الاختصاص الإقليمي بين المحاكم الإدارية ومنح مجلس الدولة صلاحية الفصل في تنازع الاختصاص النوعي أو الاقليمي بين هيئات القضاء الإداري لمجلس الدولة ممثلا في الغرفة المختصة أو الغرف المجتمعة حسب نوع الجهات المتنازعة حول الاختصاص.

فما هو المعيار الذي اتبعه المشرع في توزيع الاختصاص النوعي بين المحاكم الإدارية ومجلس الدولة وتحديدده للاختصاص الاقليمي للمحاكم الإدارية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل العديد من النصوص القانونية التي وزع بموجبها المشرع الاختصاص النوعي والاقليمي بين هيئات القضاء الإداري وبعض القرارات القضائية الصادرة عن مجلس الدولة وتحديد أهم

النقائص التي تعتري عملية توزيع الاختصاص بين هيئات القضاء الإداري بغرض الوصول إلى حلول لهذه النقائص والثغرات.

لقد وزع المشرع الجزائري الاختصاص بين جهات القضاء الإداري سواء النوعي (1) أو المحلي (2) باعتبارهما من النظام العام حيث يثيره القاضي من تلقاء نفسه وفي أي مرحلة كانت فيها الدعوى، كما تناول في المادة 808 مسألة تنازع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري (3) سواء الأيجابي أو السليبي مبينا الجهة التي تفصل في تنازع الاختصاص بين هيئات القضاء الإداري .

1/ الاختصاص النوعي

تتميز الجهات القضائية الإدارية شأنها شأن جهات القضاء العادي بمجال اختصاص مختلف من حيث نوعيته ومداه، إذ منح المشرع للمحاكم الإدارية الولاية العامة في المنازعات الإدارية أما مجلس الدولة فيمارس الاختصاص على سبيل الاستثناء.

1-1: المحاكم الإدارية صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية

تعتبر المحاكم الإدارية جهة ذات ولاية عامة في الفصل في المنازعات الإدارية بموجب المادة 01 من القانون رقم 98-02 (ج ر رقم 37، 1998) التي نصت على أنه: " تنشأ محاكم إدارية كجهات قضائية للقانون العام في المادة الإدارية.

يحدد عددها واختصاصها الإقليمي عن طريق التنظيم"، كما كرست القاعدة بموجب المادة 800 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية (ج ر رقم 21، 2008) رغم اختلاف الصياغة بين النصين حيث نصت المادة 800 على أن المحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية تحتص بالفصل في أول درجة، بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا، التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها، وبذلك يتم استبعاد الأشخاص المعنوية الأخرى مثل المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية

الاقتصادية بناء على المعيار العضوي الذي كرسه المادة 800 المشار إليها أعلاه، وهذا ما أكد عليه مجلس الدولة في العديد من قراراته من بينها القرار الصادر بتاريخ 2001/01/22 في قضية (ب أ) ضد الوكالة العقارية ما بين البلديات ومن معها حيث رفض المجلس الاختصاص لكون الوكالة ليست لها الطابع الإداري، فقضى بعدم الاختصاص النوعي للقضاء الإداري (الحسين بن الشيخ آث ملويا، 2004، ص 291).

غير أن منازعات هذه المؤسسات قد تعود لاختصاص القضاء الإداري كاستثناء يكرسه المشرع في القوانين الخاصة استنادا للمعيار المادي.

لقد كرس المشرع الجزائري في المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعيار العضوي في تحديد النزاع الإداري من خلال تحديده لأحد طرفي النزاع وهو الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسة ذات الصبغة الإدارية، ما يجعل طرفي النزاع غير متساويان وبالتالي فإن تدخل القاضي الإداري مستوجب لتحقيق التوازن بين الطرفين (الحسين بن الشيخ آث ملويا، 2002، ص 136).

غير أن هذه القاعدة لم تمنع المشرع من النص على بعض الأمثلة للدعاوى التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الإدارية بموجب نص المادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كما أنه نص المشرع على عدم اختصاص المحاكم

الإدارية ببعض المنازعات ومنحها لمجلس الدولة بموجب نصوص صريحة سواء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية (المادة 901) أو في نصوص خاصة، إلى جانب استحداث جهات قضائية إدارية متخصصة منحها المشرع صلاحية الفصل في بعض النزاعات مثل مجلس المحاسبة واللجان الوطنية للطعن في المهن الحرة والمجلس الأعلى للقضاء كهيئة تأديبية. بالرجوع إلى نص المادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية نجد أن المشرع الجزائري حدد الدعاوى الإدارية التي تختص بالفصل فيها المحكمة الإدارية، وهي:

✓ دعاوى قضاء المشروعية المتمثلة في دعوى الإلغاء، دعوى التفسير ودعوى فحص المشروعية، إلا أنها مقيدة في ذلك بالجهة المصدرة للقرار الإداري محل الطعن، إذ يندرج ضمن اختصاص المحاكم الفصل في تلك الدعاوى إذا كان القرار الإداري صادر عن: -

الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة على مستوى الولاية مثل مديرية التربية، مديرية الصحة، مديرية أملاك الدولة... حيث رفض مجلس الدولة الطعن بالبطلان المرفوع أمامه ضد قرار مديرية التربية لولاية سكيكدة على أساس أنه لا يندرج ضمن اختصاص مجلس الدولة، علما أنه أثاره من تلقاء نفسه لكون الاختصاص النوعي متعلق بالنظام العام (لحسين بن الشيخ آث ملويا، 2002، ص178).

- البلدية والمصالح الإدارية الأخرى للبلدية والتي تنتج عن تعدد وتنوع أساليب تسيير وإدارة المرافق والمصالح العامة على مستوى البلدية مثل الاستغلال المباشر وعقود الامتياز وغيرها (بعلي محمد الصغير، 2009، ص145)

- المؤسسة العمومية المحلية ذات الصبغة الإدارية خصوصا أن المشرع خول للولاية والبلدية صلاحية إنشاء مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية لإدارة وتسيير المرافق العامة المحلية، وتأخذ هذه المؤسسات شكل مؤسسة ذات طابع إداري وهي المعنية بالمنازعة الإدارية ومؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وهي من اختصاص القضاء العادي كأصل عام إلا إذا ورد استثناء بخصوصها من قبل المشرع بنص خاص مثل إبرام الصفقة العمومية بتمويل كلي أو جزئي من ميزانية الجماعات المحلية، فهذا تكون خاضعة للقضاء الإداري في منازعاتها.

✓ جميع دعاوى القضاء الكامل إلا أنه يتعين مراعاة الارتباط المنصوص عليه في المادة 809 مثلا

✓ القضايا المخول للمحاكم الإدارية الفصل فيها بموجب نصوص خاصة مثل الطعن في قرارات الوالي المتعلقة برفض الترشح للانتخابات المحلية أو التشريعية أو الطعن في قرار الوالي برفض الاعتراض على أعضاء مكتب التصويت أو قرارات اللجنة الانتخابية الولائية التي ترفع أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا طبقا للمواد 30، 78،

116، 98، 157، 170 من القانون العضوي رقم 16-10 المتضمن نظام الانتخابات (ج ر رقم 50، 2016)، والقرارات المتعلقة برفض تسليم وصل التسجيل للجمعيات طبقا لنص المادة 10 من القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات (ج ر رقم 02، 2012)، وبعض القرارات التي تخص تنظيم مهنة المحاماة مثل قرارات رفض تسليم شهادة نهاية التبرص وقرار رفض التسجيل أو إعادة التسجيل أو الاغفال. وغيرها من الحالات المنصوص عليها في النصوص الخاصة.

1-2: مجلس الدولة كاستثناء عن القاعدة العامة

يختص مجلس الدولة بموجب المواد 09 و 10 و 11 من القانون العضوي 98-01 والمواد 901 و 902 و 903 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وبموجب نصوص خاصة، بالعديد من الاختصاصات، إذ منحه المشرع صلاحية النظر في المنازعات الإدارية عن طريق الطعون بالبطلان ضد القرارات التنظيمية والفردية وتفسيرها وفحص مشروعيتها، وهي القرارات الإدارية المحددة حصرا في المادة 9 من القانون العضوي 98-01 المعدل والمتمم، وبعض النصوص الخاصة، كما يمارس صلاحيات أخرى كقاضي استئناف وصلاحيات كقاضي نقض محددة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وبموجب نصوص خاصة، وهي تخرج من نطاق دراستنا غير أننا ارتأينا التذكير بها تمييزا لها عن صلاحياته كقاضي ابتدائي نهائي، وعليه تتمثل صلاحيات مجلس الدولة القضائية في ما يلي:

أ- اختصاص المجلس كأول وآخر درجة: حيث يفصل المجلس طبقا للمادة 09 من القانون العضوي 98-01 والمادة 901 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية - رغم الاختلاف الواضح بين النصين - ابتدائيا نهائيا في الطعون بالإلغاء والتفسير وفحص المشروعية ضد القرارات التنظيمية أو الفردية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية أو الهيئات العمومية الوطنية أو المنظمات المهنية الوطنية، مع استبعاد منازعات القضاء الكامل ومنها دعوى التعويض من اختصاص مجلس الدولة الابتدائي النهائي (Ammar 2012; p27; Boudiaf). وهذا الاختصاص أغرق قضاة مجلس الدولة حيث صارت

وظيفة القاضي الإداري قضائية أكثر منها اجتهادية وابتكارية (بن عبد الله عادل، 2018، ص33).

يعتبر مجلس الدولة قاضي استثنائي في مجال قضاء الإلغاء والتفسير وفحص المشروعية، كما انه قاضي استثنائي في مجال القضاء الكامل حيث يشمل اختصاصه استثناء دعاوى القضاء الكامل (عبدلي سهام، 2016، ص165) الناتجة عن قاعدة الارتباط المنصوص عليها في المادة 809 قانون الإجراءات المدنية والإدارية، فإذا كان مجلس الدولة مختص بالنظر في الطلبات الرئيسية المتمثلة في إلغاء القرار الإداري الصادر عن سلطة إدارية مركزية مثلا فإنه يختص أيضا بالنظر في المسائل الفرعية التي تكون من اختصاص المحكمة الإدارية مثل طلبات التعويض أو الادمج وغيرها.

ب. اختصاصه كقاضي استئناف: حيث يفصل مجلس الدولة بموجب المادة 10 من القانون العضوي 98-01 والمادة 902 قانون الإجراءات المدنية والإدارية كجهة استئناف في جميع الاحكام القضائية الابتدائية الصادرة من المحاكم الإدارية إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك، وبمنح المشرع مجلس الدولة هذه الاختصاصات يكون قد غير طبيعته القانونية رغم تكريسه لمبدأ التقاضي على درجتين، إذ يتعين إنشاء محاكم استئناف يمنح لها اختصاص النظر في الاستئنافات المرفوعة ضد أحكام المحاكم الإدارية ويتفرغ مجلس الدولة للوظيفة الاساسية له وهي الطعن بالنقض وتوحيد الاجتهاد القضائي (Ammar ;2012; p30).

اشارت المادة 902 إلى إمكانية منح نصوص خاصة الاختصاص بالاستئناف للمجلس وهو ما لم تنص عليه المادة 10 من القانون العضوي 98-01 قبل التعديل التي كانت تنص على استئناف القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية بينما المادة 902 نصت على استئناف الاحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية وهو التعبير الصحيح لأن المحاكم الإدارية تصدر أحكام وليس قرارات وهو ما نصت عليه المادة 02 من القانون 98-02

المتعلق بالمحاكم الإدارية، وهذا ما أدى بالمشروع إلى الإسراع في تعديل القانون العضوي 98-01 سنة 2011 واصبحت المادة 10 منسجمة مع المادة 902.

ج. اختصاصه كقاضي نقض: حيث نصت المادة 11 من القانون العضوي 98-01 على اختصاص مجلس الدولة بالنقض في الأحكام الصادرة في آخر درجة عن الجهات القضائية الإدارية، كما يختص أيضا بطعن بالنقض بموجب نصوص خاصة مثل قرارات اللجان الوطنية للطعن في المهن الحرة، المجلس الأعلى للقضاء المنعقد كجهة تأديبية، مجلس المحاسبة وهذه الحالات تشكل ما يعرف بالأقضية المتخصصة، والتي من بين الأمثلة عليها في القضاء الإداري الجزائري: قرار رقم 47841 بتاريخ 21-10-2008 الغرفة الخامسة بمجلس الدولة (منشور بمجلة مجلس الدولة العدد 09 ص 140) حيث اعتبر مجلس الدولة للجنة الوطنية للطعن في مهنة المحاماة جهة قضائية إدارية متخصصة تصدر قرارات قضائية نهائية تقبل الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة. وفي قرار آخر لمجلس الدولة رقم 16886 بتاريخ 07-06-2005 صادر عن الغرف المتجمعة بمجلس الدولة (نشر بمجلة مجلس الدولة العدد 10 ص 59) اعتبر بموجبه أن المجلس الأعلى للقضاء المنعقد كهيئة تأديبية بمثابة جهة قضائية إدارية متخصصة تصدر قرارات قضائية نهائية تقبل الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة.

وتضمنت المادة 903 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية تكريس صلاحيات مجلس الدولة باعتباره قاضي نقض ينظر في قرارات الجهات القضائية الإدارية غير مجلس الدولة، إذ لا ينظر في الطعن بالنقض في القرارات الصادرة عنه وهذا ما أكده المجلس في العديد من قراراته منها:

* قرار رقم 007304 فهرس 656 بتاريخ 23-09-2002 قضية (ش م) ضد مديرية التربية لولاية باتنة صادر عن الغرفة الأولى بمجلس الدولة منشور بمجلة مجلس الدولة العدد الثاني 2002 ص 155.

* قرار رقم 011052 بتاريخ 20-01-2004 صادر عن الغرفة الأولى منشور بمجلة مجلس الدولة عدد 08 سنة 2006 ص175.

* قرار رقم 72652 المؤرخ في 19-07-2012 منشور بمجلة مجلس الدولة العدد 10 ص172، جاء فيه: "حيث إذا كان كقاعدة عامة أن الطعن بالنقض يفتح عادة ضد الأحكام الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الابتدائية والقرارات الصادرة عن جهات الاستئناف فإن هذا المبدأ لا ينطبق بكامله أمام مجلس الدولة بحسب خصوصيات النظام القضائي الإداري الذي يشرف عليه.

حيث في الواقع ان مجلس الدولة على انه الجهة العليا للقضاء الإداري وبصفة رئيسية جهة الاستئناف الوحيدة المقومة لأعمال جميع المحاكم الإدارية يفصل في الاستئنافات المعروضة عليه مع الحرص على ضمان توحيد الاجتهاد القضائي والسهر على احترام القانون ومن ثم القرارات الصادرة عنه تكتسي طابع نهائي مطلق لا يجوز الطعن فيها إلا عن طريق التماس إعادة النظر أو تصحيح الخطأ المادي.

وحيث أنه يختص كقاضي نقض وحسب أحكام المادة 11 من القانون العضوي 98-01 المعدل والمتمم... والمادة 903 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية برقابة الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الإدارية وقرارات مجلس المحاسبة والقرارات الصادرة عن بعض الجهات المتخصصة المفتوح ضدها الطعن بالنقض أمامه بموجب نصوص خاصة".

يشكل اختصاص مجلس الدولة بالنظر في الطعون بالنقض الوظيفة الطبيعية التي أوجد من أجلها طبقا للمادة 171 من الدستور باعتباره جهة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية بالإضافة إلى دوره في الاجتهاد القضائي (Ammar Boudiaf; 2012; p33).

د. اختصاص مجلس الدولة بموجب نصوص خاصة: من بين النصوص القانونية الخاصة التي منحت الاختصاص لمجلس الدولة سواء ابتدائيا نهائيا أو الطعن بالنقض نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- المادة 139 من القانون رقم 02-01 المتضمن قانون الكهرباء والغاز (ج ر رقم 08، 2002) التي نصت على: " يجب أن تكون قرارات لجنة الضبط مبررة. ويمكن أن تكون موضوع طعن قضائي مجلس الدولة".
- المادة 19 من الأمر رقم 03-03 (ج ر رقم 43، 2003) التي نصت على: " يمكن مجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معلل بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة... يمكن الطعن في قرار رفض التجميع أمام مجلس الدولة". وعليه فإن الطعن في قرارات رفض التجميع تكون أمام مجلس الدولة مع احترام آجال الطعن القضائي المحددة في القواعد العامة أي 04 أشهر المنصوص عليها في المادة 829 ق إ م إ طبقا للمادة 19 من قانون المنافسة 03-03 المعدل والمتمم.
- طبقا للمادة 87 من الأمر رقم 03-11 المتضمن قانون النقد والقرض (ج ر رقم 52، 2003) يطعن في قرارات مجلس النقد والقرض المتعلقة برفض منح الاعتماد أو الترخيص بإنشاء بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري أو فتح مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية أو فتح فروع في الجزائر طبقا للمواد 82 و 84 و 85، أمام مجلس الدولة بعد تقديم طعنين أي قرارين بالرفض على أن يفصل بين الطعنين 10 أشهر على الأقل، ويقدم الطعن أمام مجلس الدولة خلال أجل 60 يوم من تاريخ تبليغ رفض الطعن الثاني.
- يتم الطعن في قرارات السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني أمام السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني خلال أجل شهر 01 من تاريخ تبليغ القرار، كما لا يوقف هذا الطعن نفاذ القرار. إذن لا يمكن رفع الطعن مباشرة أمام مجلس الدولة في قرارات السلطة الاقتصادية طبقا للمادة 31 من القانون 04/15 (ج ر رقم 6، 2015)
- قرار اللجنة المصرفية بسحب الاعتماد من بنك أو تعيين متصرف إداري مؤقت: يرفع الطعن أمام مجلس الدولة خلال أجل 60 يوم من تاريخ تبليغ القرار تحت طائلة رفضه شكلا، كما لا يوقف الطعن تنفيذ القرار طبقا للمادة 107 من قانون النقد والقرض 03-11 المعدل والمتمم. وهو ما أكدته قرار مجلس الدولة رقم 012101 بتاريخ

01-04-2003 قضية البنك الجزائري الدولي ضد محافظ البنك المركزي ومن معه، الصادر عن الغرفة الثانية بمجلس الدولة (منشور بمجلة مجلس الدولة العدد 03 ص135).

تطرق مجلس الدولة في قرار له بتاريخ 08-05-2000 للطبيعة القانونية للجنة المصرفية واعتبرها سلطة إدارية مستقلة تصدر قرارات إدارية قابلة للطعن بالإلغاء أمام مجلس الدولة مستبعدا في القرار فكرة الجهة القضائية المتخصصة (DIB) (Saïd ;2003,p114).

- يطعن في قرارات لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها أمام مجلس الدولة خلال أجل شهر واحد طبقا للمادة 57 من القانون رقم 03-04 المتضمن تعديل قانون البورصة (ج ر رقم 11، 2003).

- نصت المادة 213 من القانون رقم 06-04 المتضمن تعديل قانون التأمينات (ج ر رقم 15، 2006) على: "... تكون قرارات لجنة الاشراف على التأمينات فيما يخص تعيين المتصرف المؤقت قابلة للطعن أمام مجلس الدولة".

- تنص المادة 22 من القانون رقم 18-04 (ج ر رقم 27، 2018) على أنه: " يمكن أن تكون قرارات مجلس سلطة الضبط موضوع طعن غير موقف التنفيذ أمام مجلس الدولة في أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ تبليغها.

يفصل مجلس الدولة في الطعن في أجل اقصاه شهران(02) من تاريخ ايداع الطعن...".

- يطعن في قرار رفض الترخيص بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب أمام مجلس الدولة خلال أجل 30 يوم من تبليغ القرار طبقا للمادة 21 من القانون العضوي رقم 12-04 المتضمن قانون الاحزاب (ج ر رقم 02، 2012) ، كما يطعن أمام المجلس أيضا في قرار رفض التصريح بالتأسيس وأيضا قرار رفض منح الاعتماد للحزب السياسي خلال شهرين من تاريخ التبليغ طبقا للمادتين 30 و33 من قانون الاحزاب.

- نصت المادة 74 من القانون رقم 16-07 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة (ج ر رقم 46، 2016) على: "... يجوز الطعن في قرارات اللجنة الوطنية للطعن

أمام مجلس الدولة وفقا للتشريع المعمول به" وهنا يطعن في قراراتها بالنقض استنادا للمادة 11 من القانون العضوي 98-01 وليس بالإلغاء استنادا للمادة 09 من القانون العضوي 98-01 لأن اللجان الوطنية للطعن تعتبر من الاقضية المتخصصة. - نص المشرع في المادة 63 من القانون رقم 06-03 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي (ج ر رقم 14، 2006) على اختصاص مجلس الدولة بالنظر في الطعن المرفوع ضد قرار اللجنة الوطنية للطعن، حيث يطعن في قرار اللجنة بالنقض وليس بالإلغاء.

- نص المشرع في المادة 67 من القانون رقم 06-02 المتضمن تنظيم مهنة الموثق (ج ر رقم 14، 2006) على اختصاص مجلس الدولة بالنظر في الطعن المرفوع ضد قرار اللجنة الوطنية للطعن، حيث يطعن في قرار اللجنة بالنقض وليس بالإلغاء.

- نص المشرع في المادة 132 من القانون رقم 13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة (ج ر رقم 55، 2013) على الطعن في قرارات اللجنة الوطنية للطعن أمام مجلس الدولة خلال أجل شهرين 02 من تاريخ تبليغ قرار اللجنة، ويرفع الطعن بالنقض من قبل المحامي المعني أو وزير العدل أو النقيب رئيس المجلس التأديبي وعند الاقتضاء الشخص الشاكي.

يفصل مجلس الدولة بقرار في المنازعات المعروضة عليه كقاضي أول وآخر درجة أو كقاضي درجة أخيرة ولا يخضع قراره للطعن بالنقض، لأنه هو نفسه قاضي نقض (جورج قوديل، بيار دولقيه، 2008، ص42) وهذا ما قضى به مجلس الدولة الجزائري في العديد من القرارات منها القرار رقم 007304 المؤرخ في 23/09/2002 الصادر عن الغرفة الأولى بمجلس الدولة (منشور بمجلة مجلس الدولة العدد 02 سنة 2002، ص155)، وأيضا القرار رقم 011052 المؤرخ في 20/01/2004 الصادر عن الغرفة الأولى بمجلس الدولة (منشور بمجلة مجلس الدولة العدد 08 سنة 2006، ص175).

2/ الاختصاص الاقليمي

يشمل الاختصاص الاقليمي المحاكم الإدارية دون مجلس الدولة، إذ بالرجوع إلى قانون الإجراءات المدنية والإدارية فإن المشرع الجزائري وضع قاعدة واستثناءات عليها، فطبقا للمواد 37 و 38 و 803 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يؤول الاختصاص الإقليمي للمحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها موطن المدعى عليه أو آخر موطن له إذا كان موطنه غير محدد أو في الموطن المختار ما لم ينص القانون على خلاف ذلك خصوصا بموجب نصوص خاصة، وفي حال تعدد المدعى عليهم يؤول الاختصاص للمحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها موطن أحدهم، غير أنه نص المشرع في المادة 804 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على بعض المنازعات ترفع وجوبا أمام الجهة المبينة في المادة المذكورة خلافا للقاعدة العامة.

حيث نصت المادة 804 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على توزيع الاختصاص الاقليمي بين المحاكم الإدارية على النحو المبين فيها وجوبا، خلافا لما تقضي به القاعدة العامة، وتتمثل قواعد الاختصاص الاقليمي وفق المادة 804 في ما يلي:

- 1 - في مادة الضرائب أو الرسوم، أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان فرض الضريبة أو الرسم، بغض النظر عن موطن المدعى عليه.
- 2 - في مادة الأشغال العمومية، أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان تنفيذ الأشغال، بغض النظر عن موطن المدعى عليه أو مكان إبرام عقد الأشغال، فالعبرة هي بمكان تنفيذ الأشغال العمومية، غير مكان التنفيذ قد يشمل أكثر من ولاية ما يعني تعدد المحاكم الإدارية المختصة التي تنظر في النزاع، وهي حالة لم يبينها المشرع.
- 3 - في مادة العقود الإدارية، مهما كانت طبيعتها، أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان إبرام العقد أو تنفيذه، فهذه الحالة تتداخل مع التي سبقتها باعتبار أن الأشغال العمومية هي عقد إداري، كما أن المشرع لم يحدد الجهة المختصة بمكان إبرام فقط أو التنفيذ فقط وإنما أشار إلى الحالتين، فلو افترضنا إبرام العقد (توريد مثلا) في ولاية وتنفيذه تم في ولاية أخرى فأى محكمة إدارية تكون المختصة.

4 - في مادة المنازعات المتعلقة بالموظفين أو أعوان الدولة أو غيرهم من الأشخاص العاملين في المؤسسات العمومية الإدارية، أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان التعيين، لكن ما ذا عن الموظفين المنتدبين في إدارات عمومية غير الإدارة التي تم تعيينهم فيها، وكذلك الموظفين الذين تم نقلهم أو تحويلهم إلى إدارات أخرى بناء على طلبهم أو كعقوبة تأديبية، إذ كان يتعين على
المشرع أن يسند الاختصاص الاقليمي للمحكمة الإدارية التي تتبعها الإدارة المستخدمة بدلا من مكان التعيين.

5 - في مادة الخدمات الطبية، أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان تقديم الخدمات، بغض النظر عن موطن المدعى.

6 - في مادة التوريدات أو الأشغال أو تأجير خدمات فنية أو صناعية، أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان إبرام الاتفاق أو مكان تنفيذه إذا كان أحد الأطراف مقيما به، وهذه الحالة هي تكرار للحالتين الثانية والثالثة لأنها تخص عقود إدارية.

7 - في مادة تعويض الضرر الناجم عن جنابة أو جنحة أو فعل تقصيري، أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان وقوع الفعل الضار، دون مراعاة موطن المدعي.

8 - في مادة إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية، أمام المحكمة التي صدر عنها الحكم موضوع الإشكال.

إن المحكمة الإدارية المختصة إقليميا بالنظر في الطلبات الأصلية، تنظر أيضا في الطلبات الإضافية أو العارضة أو المقابلة التي تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية الأخرى خلافا لقواعد الاختصاص السابق ذكرها (المادة 805، القانون 08-09) أما إذا كانت الطلبات المرتبطة من اختصاص مجلس الدولة فلا يمكن أن تنظر فيها المحكمة الإدارية حيث نصت المادة 809 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على إحالة رئيس المحكمة جميع الطلبات

إلى مجلس الدولة بما فيها الطلبات التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة، إذ لا يمكنها الفصل في جزء من الطلبات وإحالة الجزء الآخر لمجلس الدولة. كما انه عندما تخطر المحكمة الإدارية بطلبات بمناسبة النظر في دعوى تدخل في اختصاصها وتكون في نفس الوقت مرتبطة بطلبات مقدمة في دعوى أخرى رفعت أمام مجلس الدولة، وتندرج ضمن اختصاصه، تعين في هذه الحالة على رئيس المحكمة الإدارية إحالة الطلبات أمام مجلس الدولة للنظر فيها، وبالتالي يكون المشرع قد أعطى الأولوية لمجلس الدولة على المحاكم الإدارية كما حرم المتقاضي من ضمانات التقاضي على درجتين، إذ كان يتعين على المشرع أن ينظم المسألة بصورة عكسية حتى يضمن للمتقاضي الحق في التقاضي على درجتين.

إن المحاكم الإدارية تنظر في الطلبات الأصلية التي تندرج ضمن اختصاصها الإقليمي وتنظر أيضا في الطلبات المرتبطة بها التي لا تندرج ضمن اختصاصها وإن تعود لاختصاص محكمة إدارية أخرى لو قدمت كطلبات أصلية، وفي هذه الحالة لا يمكن الدفع بعدم الاختصاص الاقليمي للمحكمة الإدارية بسبب نظرها في طلبات المرتبطة ما دامت مختصة إقليميا ونوعيا بالنظر في الطلبات الأصلية.

3/ تنازع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري (حل إشكالات الاختصاص)

على الرغم من تحديد المشرع الجزائري لاختصاص المحاكم الإدارية سواء النوعي أو الاقليمي وكذا الاختصاص النوعي لمجلس الدولة، إلا أن هذا لا يمنع من حدوث تنازع في الاختصاص قد يكون تنازع إيجابي أو سلبي، وقد نكون أمام ارتباط في الطلبات، وعلى هذا الأساس نص المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية على الحلول الملائمة، وذلك عن طريق ما يسمى بالإحالة، لكن الملاحظ من خلال المادة 808 أن المشرع قد خول لمجلس الدولة وحده سلطة الفصل في هذه المسائل حتى إن كان هو طرف في تنازع الاختصاص، وذلك راجع لسببين هما:

- يعتبر مجلس الدولة الهيئة المقومة لأعمال هيئات القضاء الإداري باعتباره قمة جهاز القضاء الإداري.

- لا توجد في البنية التحتية الابتدائية سوى المحاكم الإدارية، إذ لا توجد محاكم استئنافية أو جهوية يمكنها النظر في ذلك النزاع الذي يثور بين المحاكم الإدارية (كنتاوي عبد الله، 2015، ص ص 23-24).

بالرجوع إلى نص المادة 808 قانون الإجراءات المدنية والإدارية نجد أن المشرع منح اختصاص الفصل في تنازع الاختصاص داخل القضاء الإداري لمجلس الدولة لكن بطريقتين أو تشكيلتين مختلفتين وذلك كالتالي:

1. تنازع الاختصاص الإيجابي أو السلبي بين محكمة إدارية ومحكمة إدارية أخرى يفصل فيه مجلس الدولة من قبل الغرفة المعنية بالنزاع وهنا النزاع ينصب على الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية.
2. التنازع في الاختصاص النوعي بين المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، ويعود الفصل في التنازع لمجلس الدولة عن طريق الغرف المجتمعة.

أما بخصوص مسألة الارتباط فنظمها المشرع في المواد من 809 إلى 812 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية ويعود فيها الأمر دائما إلى مجلس الدولة بالرغم من كون المحاكم الإدارية هي صاحبة الولاية العامة، ويشكل هذا الإجراء مساسا بحق المتقاضين في التقاضي على درجتين.

فإذا اخطرت محكمتان إداريتان في آن واحد بطلبات مستقلة، لكنها مرتبطة وتندرج ضمن الاختصاص الاقليمي لكل منهما، فإنه يتعين على رئيس كل محكمة إخطار مجلس الدولة عن طريق رفع تلك الطلبات لرئيس مجلس الدولة مع إخطار رئيس المحكمة الادارية رئيس المحكمة الادارية الاخرى. ويتعين على مجلس الدولة الفصل في المسألة بموجب أمر يتضمن تحديد الجهة المختصة بالنظر في الطلبات.

رفضت محكمة التنازع في العديد من القرارات لها الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتين قضائيتين تنتميان إلى نفس النظام القضائي، حيث اعتبرت المحكمة نفسها غير مختصة في نظر تنازع الاختصاص بين هيئات القضاء الإداري فقضت في قرارها رقم 20

بتاريخ 17-07-2005 بعدم اختصاصها بالفصل في تنازع الاختصاص بين الغرفة الإدارية الجهوية والغرفة الإدارية المحلية (منشور بمجلة مجلس الدولة العدد 08 سنة 2006، ص254). كما صدر قرار عن الغرف المجتمعة بمجلس الدولة بتاريخ 27-06-2001 يفصل في تنازع الاختصاص السليبي بين الغرفة الإدارية بمجلس قضاء الجزائر العاصمة ومجلس الدولة وفصلت الغرف المجتمعة باعتبار مجلس الدولة هو الجهة المختصة بالنظر في النزاع (القرار رقم 68359 الصادر بتاريخ 27-06-2011 منشور بمجلة مجلس الدولة العدد 10 سنة 2012 ص85)

الخاتمة

وزع المشرع الجزائري الاختصاص النوعي بين المحاكم الإدارية ومجلس الدولة بناء على المعيار العضوي المكرس في المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، غير أنه أحدث استثناءات على القاعدة العامة استنادا للمعيار المادي خصوصا بموجب النصوص الخاصة، كما وزع المشرع الاختصاص الاقليمي بين المحاكم الادارية بناء على أكثر من ضابط وحدد آليات للفصل في تنازع الاختصاص بين هيئات القضاء الإداري.

أولا/ نتائج البحث:

1- إن الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية هو اختصاص مطلق وعام، إذ تعتبر المحاكم الإدارية صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية التي يكون أحد أطرافها الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسة العمومية ذات الصبغة الادارية، مهما كان نوع الدعوى المرفوعة، قضاء كامل أم قضاء شرعية مع مراعاة الاستثناءات التي تخرج بعض النزاعات من اختصاص المحاكم الإدارية لصالح مجلس الدولة أو لصالح جهات قضائية إدارية متخصصة أو لصالح القضاء العادي.

2- إن الاختصاص النوعي لمجلس الدولة الابتدائي النهائي هو اختصاص مقيد بنوع محدد من الدعاوى الإدارية وهي دعاوى قضاء الشرعية المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة عن السلطات المركزية أو الهيئات الوطنية أو المنظمات المهنية الوطنية.

3- إذا كان المشرع اعتبر المحاكم الإدارية صاحبة الولاية العامة في المنازعات الادارية طبقا للمعيار العضوي المكرس في المادة 800 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية، إلا أنه أخذ بالمعيار المادي مستثنيا العديد من المنازعات من الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية مانحا بعضها لجهات القضاء العادي وبعضها لمجلس الدولة وبعضها لجهات قضائية إدارية متخصصة مثل مجلس المحاسبة واللجان الوطنية للطعن في بعض المهن الحرة. وهذه الاستثناءات أفقدت المحاكم الإدارية الكثير من الصلاحيات القضائية.

4- أدى منح المشرع لمجلس الدولة اختصاص نوعي بالنظر في دعاوى قضاء المشروعية بناء على نص المادة 9 من القانون العضوي 98-01 المعدل والمتمم ونصوص خاصة، إلى إرهاب المجلس واغراقه في الملفات بالإضافة إلى الدور الاستثنائي للمجلس، إذ تخلّى عن الوظيفة الرئيسية التي وجد من أجلها وهي الاجتهاد من خلال تقويم اعمال الجهات القضائية الإدارية عن طريق اختصاصه كقاضي نقض.

5- إن منح المشرع الجزائري لمجلس الدولة اختصاص النظر في الطلبات الرامية إلى إلغاء أو تفسير أو فحص مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات المركزية أو الهيئات الوطنية أو المنظمات المهنية الوطنية يحرم المتقاضي من الحق في التقاضي على درجتين خصوصا أن مجلس الدولة قضى في العديد من قراراته برفض النظر بالاستئناف أو النقض في قرار صادر عن مجلس الدولة.

ثانيا/ الاقتراحات:

1- نرى ضرورة تعديل القانون العضوي رقم 98-01 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية وذلك من خلال سحب الاختصاص الابتدائي النهائي لمجلس الدولة ومنحه للمحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة وسحب الاختصاص الممنوح لمجلس الدولة كقاضي استئناف ومنحه لمحاكم إدارية استئنافية يتم إنشائها من قبل المشرع، وهذا من أجل ضمان التقاضي على درجتين في المادة الإدارية وتفرغ مجلس الدولة للدور الاجتهادي باعتباره جهة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية.

2- يتعين على المشرع تحديد اختصاص الجهات القضائية الإدارية المتخصصة ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية حتى يسهل على المتقاضي والقاضي تحديد الجهات القضائية المختصة كما يتعين توحيد الاجراءات القضائية المطبقة أمام الجهات القضائية الإدارية المتخصصة مع الاجراءات المطبقة أمام المحاكم الإدارية.

3- يتعين على المشرع تقليص الاستثناءات التي تؤول للقضاء العادي خصوصا المنازعات التي تتوفر فيها المعيار العضوي والتي منحها المشرع للقضاء العادي مثل منازعات القائمة الانتخابية ومجلس المنافسة والجنسية وغيرها حتى لا يفقد المعيار العضوي قيمته كقاعدة عامة في توزيع الاختصاص القضائي.

قائمة المراجع:

أولا/ النصوص القانونية

- القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية الجريدة الرسمية رقم 02.
- القانون العضوي 16-10، مؤرخ في 25 أوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، رقم 50 ، سنة 2016.
- القانون رقم 98-02 المؤرخ في 30 ماي 1998 يتعلق بالمحاكم الإدارية الجريدة الرسمية رقم 37 سنة 1998.
- القانون رقم 02-01 مؤرخ في 05 /02/ 2002 يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، جريدة رسمية رقم 08.
- أمر رقم 03-03 ، مؤرخ في 19 يوليو 2003 ، يتعلق بالمنافسة الجريدة الرسمية رقم 43، عدل بالقانون رقم 08-12، المؤرخ في 25 يونيو 2008 ، الجريدة الرسمية رقم 36، وعدل أيضا بالقانون رقم 05/10 ، مؤرخ في 15 أوت 2010 ، الجريدة الرسمية رقم 46.

- القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 يتضمن تعديل مرسوم تشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي 1993 يتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية رقم 11 سنة 2003.
- الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 52 عدل بالأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010 الجريدة الرسمية رقم 50 وعدل أيضا بالقانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 أكتوبر 2017 الجريدة الرسمية رقم 57.
- القانون رقم 06-02، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن تنظيم مهنة الموثق، الجريدة الرسمية رقم 14، صادرة في 8 مارس 2006..
- القانون رقم 06-03، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، الجريدة الرسمية رقم 14، صادرة في 8 مارس 2006.
- القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يتضمن تعديل الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية رقم 15 سنة 2006.
- القانون 08-09 ، مؤرخ في 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الاجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية رقم 21 صادرة في 23 أبريل سنة 2008.
- القانون رقم 12-06 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية رقم 02، صادرة في 15 يناير سنة 2012.
- القانون رقم 13-07، مؤرخ في 29 أكتوبر سنة 2013، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، الجريدة الرسمية رقم 55، مؤرخة في 30 أكتوبر سنة 2013.
- قانون رقم 15-04 مؤرخ في 01 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين الجريدة الرسمية رقم 06.
- القانون رقم 16-07 المؤرخ في 03 أوت 2016 يتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة الجريدة الرسمية رقم 46.

- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية الجريدة الرسمية رقم 27.

ثانيا/ الكتب

1- بعلي محمد الصغير: (2009) الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم، عنابة الجزائر.

2- جورج قوديل، بيار دولقيه: (2008) القانون الإداري، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ترجمة منصور القاضي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

3- بن الشيخ آث ملويا لحسين: (2002) المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر.

4- بن الشيخ آث ملويا لحسين: (2004) المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر.

ثالثا/ المقالات العلمية

1- بن عبد الله عادل: (2018) تأثير المفاهيم الدستورية في انحصار اختصاص القضاء الاداري، مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الانظمة المقارنة جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 04، العدد 01، ص ص 27-40.

2- عبدلي سهام: (2016) إشكالية المادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ، العدد 46، ص ص 163-177.

3- كنتاوي عبد الله: (2015) تنازع الاختصاص ونظام الاحالة بين هيئات القضاء الإداري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة القانون والمجتمع، مجلة دولية محكمة في الدراسات القانونية، تصدر عن جامعة أدرار، المجلد 03 العدد 02، ص ص 205-225.

رابعا/ القرارات القضائية

- 1- قرار مجلس الدولة رقم 007304 فهرس 656 بتاريخ 23-09-2002 ،
قضية (ش م) ضد مديرية التربية لولاية باتنة، الغرفة الأولى بمجلس الدولة، منشور بمجلة
مجلس الدولة، العدد الثاني، 2002 .
- 2- قرار مجلس الدولة رقم 012101 بتاريخ 01-04-2003، قضية البنك
الجزائري الدولي ضد محافظ البنك المركزي ومن معه، صادر عن الغرفة الثانية، منشور بمجلة
مجلس الدولة، العدد 03.
- 3- قرار مجلس الدولة رقم 011052، بتاريخ 20-01-2004، الغرفة الأولى،
مجلة مجلس الدولة، عدد 08، سنة 2006.
- 4- قرار مجلس الدولة رقم 16886، بتاريخ 07-06-2005، صادر عن
الغرف المتعممة بمجلس الدولة، مجلة مجلس الدولة، العدد 10، 2012.
- 5- قرار محكمة التنازع رقم 20، بتاريخ 17-07-2005، منشور بمجلة مجلس
الدولة، العدد 08، سنة 2006.
- 6- قرار مجلس الدولة رقم 47841، بتاريخ 21-10-2008، الغرفة الخامسة
بمجلس الدولة ، مجلة مجلس الدولة، العدد 09، 2008.
- 7- قرار مجلس الدولة رقم 68359 بتاريخ 27-06-2011 منشور بمجلة مجلس
الدولة العدد 10 سنة 2012 .
- 8- قرار مجلس الدولة رقم 72652، المؤرخ في 19-07-2012، مجلة مجلس
الدولة، العدد 10 ، 2012.

خامسا/ المراجع باللغة الأجنبية

1. **Boudiaf Ammar** : Le critère organique et ses problématiques
juridiques à la lumière du code de procédure civile et

administrative ; Revue du Conseil d'Etat ; N10-2012 ; p p25-43.

2. **DIB Saïd** : La nature du Contrôle juridictionnel Des Actes de la Commission Bancaire en Algérie; Revue du Conseil d'Etat ; N3-2003, p p113-130.